الآراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

دور المنظومة التعليمية في تعزيز أخلاقيات العلم والبحث العلمي

أ.م.د. ثامر كامل محمد
باحث اكاديمي

هذا الموضوع يعد بحق موضوع الساعة وكل ساعة، وهو لقاء حميم بين العلم والفلسفة، على مستوى الفكر وعلى مستوى الواقع. لذا تحرص المنظومة التعليمية على تعزيز أواصر العلاقة بين (العلم والأخلاقيات) بإيضاح مدى تشابك واقع البحث العلمي الراهن بالقضايا الأخلاقية. في سياق تفعيل المناهج الفلسفية من أجل طرح إطار تصوري عام، يستشرف (معايير السلوك الأخلاقي في العلم) بوصفها معايير عامة لأخلاقيات البحث العلمي. ويمكن أن يشتمل ذلك بحسب «B. Resnik» على منطلقات معيارية عامة جلها يمكن أن يتمثل في(الموضوعية في البحث) و(المسائل الأخلاقية في النشر العلمي) و(المسائل الأخلاقية في المختبر) و(العالم في المجتمع)، وكلها محاولات تطبيقية لأخلاقيات البحث العلمي في بعض أمهات المسائل الأخلاقية المهمة في العلم وما يتفرع عنها من مسائل جزئية. وكل ذلك يترجم أهداف المنظومة التعليمية نحو علم أكثر أخلاقية.

ويمكن توصيف دور المنظومة التعليمية في سياق تحقيق هذا الهدف بحسب كل من «Hilts» و «Hedges»استناداً إلى حقيقة، وفرضية مركبة، وثلاثة تساؤلات: الحقيقة مفادها أن العلماء والعامة من الناس وأهل السياسة على وعي متزايد بأهمية الأخلاقيات في البحث العلمي. والفرضية مفادها: أن معايير الأخلاقيات في العلم لها أساسان تصوريان، هما الخلق العام والعلم. وإن الافتقار إلى الأخلاقيات في العلم دائماً ما يهدد سلامة عملية البحث العلمي واستقرارها. وكلما كان طلبة العلم يشهدون علماء يسلكون سلوكاً أخلاقياً، فمعنى هذا أن حظهم أوفر في تعلم السلوك العلمي الأخلاقي «Pojman». أما التساؤلات الملحة التي يمكن أخذها على محمل الأهمية هنا فهي: ماهي الأخلاق؟ ماهو العلم؟ كيف يرتبط العلم بالأخلاق؟

ولعل المنهج الذي يمكن اعتماده لتحليل دور المنظومة التعليمية في تعزيز أخلاقيات البحث العلمي هو : منهج التوازن الانعكاسي الواسع لاختبار النظريات الخلقية العامة، والذي يقوم على أن أي نظرية جديرة بأن يحتفظ بها لابد أن تتكيف طبقاً للبيئة الواضحة عن طريق العلم وانعكاسات الحس المشترك، وأن تعتمد بدورها على استبصارات مختلفة لطبيعة الخلق العام «B. Resnik».

وهذا المنهج هو نوع من الاستدلال العملي الذي يسير بحسب كل من «Fox»و«Demarco» كالتالي:

الخطوة (١): شكّل مجموعة أسئلة.
الخطوة (٢): اجمع المعلومات.
الخطوة (٣): استكشف خيارات مختلفة.
الخطوة (٤): قيّم الخيارات.
الخطوة (٥): اتخذ قراراً.
الخطوة (٦): أقدم على الفعل.

وكما هو معروف يتميز العلم إما بوصفه عملاً احترافياً يبحث عن المعرفة الموضوعية، وإما يعمل على تطوير المعرفة طبقاً لمنهج يعزز أمر الموضوعية. وهكذا يمكن أن تدخل الموضوعية في صميم فهمنا للعلم إما بوصفها منتجاً (المعرفة الموضوعية) وإما بوصفها عملية (المنهجية الموضوعية). وإن ما يجعل المعرفة موضوعية هو علاقتها بالوقائع المستقلة عن مصالح البشرية والنظريات والانحيازات، ولو نظرنا إلى الموضوعية بهذه الطريقة فإن المناهج الموضوعية هي المناهج التي تشجع على اكتساب المعرفة الموضوعية، وهي أدوات للحصول على الصدق وتجنب الخطأ.

وفي ضوء ذلك فإن «B. Resnik» قدم وصفاً للمنهج العلمي الموضوعي يقوم على سلسلة من الخطوات وكما يأتي:

الخطوة رقم١: أسأل سؤالاً أو أطرح مشكلة البحث بناءً على معطيات مبدئية وخلفية معرفية.
الخطوة رقم٢: شكل فرضاً للعمل به.
الخطوة رقم٣: ضع تنبؤات بناءً على الفرض والخلفية المعرفية.
الخطوة رقم٤: اختبر الفرض وأجمع معلومات إضافية.
الخطوة رقم٥: حلل المعطيات.
الخطوة رقم٦: فسر المعطيات.
الخطوة رقم٧: أيد الفرض أو أدحضه.
الخطوة رقم٨: أكشف عن النتائج.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المراحل تقدم نظاماً تخطيطياً مبسطاً لعملية البحث. أحياناً تحدث بصورة متزامنة أو بترتيب مختلف، وغالباً ما يكون البحث العلمي عملية تغذية استرجاعية خلال المراحل المختلفة «Kantorovich».

ويمكن وصف المنهج العلمي الموضوعي بأنه سلسلة متعاقبة من الخطوات، لكنه عادة ما يجري بطريقة لا خطية، والواقع أن الباحثين والدارسين غالباً ما يكونون في ألفة مع معايير منهجية البحث المألوفة التي يتمثل أبرزها في مايأتي:

١. الدقة والوضوح عند صياغة الفروض العلمية.
٢. أن تكون الفروض بسيطة، وقابلة للاختبار، ومقبولة، ومتسقة مع المعطيات.
٣. عند دراسة الظواهر يمكن الاستشهاد بتجارب محكمة قابلة للقياس.
٤.اعتماد الأدوات المتوافرة الموثوق بها لجمع المعلومات.
٥. تسجيل المعطيات وتأمينها بدقة متناهية.
٦. مراجعة الأفكار والنظريات بمنهج نقدي موضوعي.
٧. ضرورة تجنب الانحياز أو الوقوع في الأخطاء العفوية في كل مرحلة من مراحل البحث وجوانبه.
٨. استخدام المناهج الإحصائية المناسبة في وصف المعطيات وتحليلها عند الضرورة.

لقد عين العلماء في سياق معايير السلوك الأخلاقي في العلم جملة من المبادئ الأخلاقية في العلم التي ينبغي أن تطبق في جوانب متباينة من عملية البحث، وهي عندما تسود في البيئة التعليمية بوجه عام وفي عملية البحث العلمي بوجه خاص، تمثل بمجملها معياراً للرصانة العلمية، ومؤشراً للارتقاء، والتزاماً بمواصفات الجودة والاعتمادية، وإن أبرز هذه المبادئ استناداً إلى «B. Resnik» تتمثل فيما يأتي:

V الأمانة العلمية: وينطلق هذا المبدأ من أن العلماء والعاملين في مجال البحث العلمي ينبغي أن لا يختلقوا المعطيات أو النتائج أو يحرفونها، بل يجب أن يكونوا موضوعيين وغير منحازين وصادقين في سائر مناحي البحث العلمي، فالأمانة العلمية تزكي التعاون والصدق الضروريين للبحث العلمي.

V الحذر واليقظة: بمعنى تجنب الأخطاء في البحث، وخصوصاً في عرض النتائج، وتجنب خداع الذات والانحياز، وصراع المصالح، ومراعاة عدم الوقوع في الأخطاء التجريبية والمنهجية. والاستخدام الفعال للمصادر العلمية، فحين الاعتماد على عمل شخص آخر، يفترض إن بحثه صالح ودقيق وذو مصداقية. وبافتراض أن الأخطاء والانحيازات سوف تحدث دائماً في العلم، فإن تفعيل نظام تحكيم النظراء والمناقشة المفتوحة للأفكار والنتائج من الممكن أن تقلل من أثر الأخطاء إلى الحد الأدنى وتقود المجتمع العلمي إلى الحقيقة. وترتبط أهمية تحكيم النظراء بالعلم ارتباطاً وثيقاً.

V الانفتاحية: بمعنى أن يتشارك العلماء في النتائج والمعطيات والمناهج والأفكار والتقنيات والأدوات، وأن يتيحوا لعلماء آخرين مراجعة عملهم، وأن يكونوا منفتحين للنقد والأفكار الجديدة. إن هذا المبدأ يدفع إلى تطور المعرفة بأن يجعل العلماء يراجعون وينتقدون أعمال بعضهم، وأن نظام تحكيم النظراء يعتمد على الانفتاحية.

V الحرية: لا شك أن مبدأ الحرية في البحث العلمي يقود إلى انجاز الأهداف العلمية بطرق عديدة منها: إن الحرية تؤدي دوراً مهماً في انتشار المعرفة بأن تجعل العلماء يتتبعون الأفكار الجديدة ويعملون على حل مشكلات جديدة أولاً، وتؤدي الحرية دوراً مهماً في تنمية الإبداع العلمي ثانياً، وفي إقرار صلاحية المعرفة العلمية بأن تتيح للعلماء النقد والتحدي للأفكار والفروض القديمة ثالثاً، وفضلاً عن ذلك فإن الخلق العام يمدنا بحيثيات لحرية البحث، سيما أن حرية الفكر والتعبير والفعل لا تعدو أن تكون عناصر جوهرية في حرية البحث.

V التقدير: يجب أن يكون التقدير حيثما يُستَحق ولا يكون حيثما لا يُستَحق. وعلى الرغم من أن هذا المبدأ لا يدفع مباشرة إلى التقدم في المعرفة أو إحراز أهداف العلم العملية لكنه يحمل مسوغاته على قدر مايدفع العلماء لمواصلة البحث ويزكي التعاون والثقة والمسؤولية، ويؤكد أن المنافسة في العلم ستكون عادلة.

V التعليم: بمعنى أن مسؤولية العلماء تتطلب منهم أن يعلّموا علماء المستقبل ويتأكدوا من أنهم تعلموا كيف يمارسون العلم الجيد، كما ينبغي عليهم تعليم العامة وتبليغهم بأمر العلم.

V المسؤولية الاجتماعية: إن الفكرة العامة الكامنة في هذا المبدأ هي مسؤولية العلماء تجاه المجتمع، إذ يجب على العلماء أن يتجنبوا الإضرار بالمجتمع، كما يجب عليهم تحقيق منافع اجتماعية.

V المشروعية: بمعنى أنه ينبغي على العلماء عند إجراء بحث، أن يطيعوا القوانين المختصة بإطار عملهم، ذلك أن كل الناس بمن فيهم العلماء لديهم التزامات خلقية عامة بأن يطيعوا القانون، ويمكن أن يعاني العلم خسارة كبيرة عندما يخالف العلماء القانون.

V تكافؤ الفرص: يمكن تسويغ هذا المبدأ على أسس خلقية عامة وسياسية، فما دام كل الناس في المجتمع يجب أن لا يحرموا من حقهم في فرص متكافئة، ويمكن الأخذ بهذا المبدأ على محمل كونه يزكي الموضوعية العلمية.

V الاحترام المتبادل: على الرغم من أن هذا المبدأ يمكن تسويغه على أساس الخلق العام، فإنه من الممكن تسويغه من حيث أنه يبدو مهماً لا حراز الموضوعية العلمية، فالمجتمع العلمي يقوم على أساس التعاون والثقة اللذين ينهاران عندما يفقد العلماء احترامهم بعضهم لبعض. ومن دون الاحترام المتبادل يتفكك البناء الاجتماعي للعلم.

V الفعالية: ينبغي على العلماء أن يستخدموا الموارد الاقتصادية والتكنولوجية بحكمة وفعالية لكي ينجزوا أهدافهم، وعلى الرغم من أن هذا المبدأ يبدو إلى حدٍّما شيئاً عادياً فإنه مازال في غاية الأهمية. من حيث يمكن النظر إلى ممارسات كثيرة بوصفها موضع تساؤل أخلاقي لأنها تبديد للثروة.

V احترام الذات: هذا المبدأ يمكن تسويغه في ضوء أساس من الخلق العام، وينبغي على العلماء ألا ينتهكوا حقوق الإنسان وكرامته عندما يجرون تجارب عليه، كما ينبغي على العلماء أن يعالجوا الذوات غير البشرية والحيوانات باحترام وعناية مناسبين عندما يستخدمونها في التجارب.

وتحرص المنظومة التعليمية في سعيها لتعزيز قيم البحث العلمي وأخلاقياته في البيئة التعليمية على بناء أعراف ومدركات وتقاليد علمية من شأنها أن تمد الباحثين والدارسين بفهم أعمق وأكمل للسلوك الأخلاقي في العلم. وهذه المبادئ يمكن أن تساعد في بلورة مفاهيم وأفكار مهمة عن أخلاقيات العلم. ونظراً لعدم وجود نظام مهني متبع يمكن أن يخبر عالماً ما أو باحثاً كيف يتصرف في كل موقف، لذا فإن دور المنظومة التعليمية في تجسيد مبادئ الأخلاقيات العلمية يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في إرشاد السلوك العلمي. وتعزيز مقومات السلوك الأخلاقي في العلم.

ومن الأهمية بمكان بالنسبة إلى العلم والمجتمع على السواء أن يتبع العلماء معايير ملائمة للسلوك وأن يفكروا فيها، وأن ينظر إلى العلم على أنه جزء من سياق اجتماعي واسع ويثمر نتائج مهمة للجنس البشري. والواقع إن كلاً من العلم والمجتمع يعاني عندما يتبنى الباحثون اتجاهاً يتجاهل المعايير الأخلاقية حين البحث عن المعرفة، لذا ومن منطلق خدمة الأخلاقيات للعلم، العمل على تدعيم السلوك الأخلاقي في العلم عبر استراتيجيات موضوعية للرقي بهذا السلوك.

ثقافة السلطة .. سلطة الثقافة

عزيز خيون

في ظل المتغيرات الحالية التي شملت حواضن الوطن كافة عقب حدث التاسع من أبريل نيسان ٢٠٠٣ لتعلن نهاية حقبة من تاريخنا المعاصر ، بكل ما لها وعليها ، وبداية حقبة أخرى منشغلة ما تزال تحاول رسم ملامحها وهي في حالة مخاض مستمرة حتى كتابة هذه السطور ، يتمنى المراقب الحريص أن تفضي نتائجها إلى حيوية مؤسسات الحكم المدني ، والعمل الحقيقي بشرعة النظام الديمقراطي ، واحترام حقوق المواطن ، واستقلال الوطن.

وفي متواليات ظرف بالغ الخطورة والتعقيد كالظرف الذي نكابده الآن ، تتناوشه محركات شتى ، تتحكم برقبته قبضة المجهول والتخمين ، وتتقاذفه سيناريوهات الـ (لو) والـ (إمّـا) ، لابدّ من أن يتحرك المثقف العراقي باعتباره ضمير الشعب وطليعته الواعية ، خلاصة تجلّياته ، المعبر عن قضاياه وأحلامه المستقبلية ومهندس جمالياته ، ليأخذ بزمام دوره الكامل في تحرير وتفعيل الطاقة الخلاقة ، غير المحدودة للإنسان العراقي وفي مواقع العمل كافة ، والتعجيل في أعمار ما تهدّم ، وما لحق بالمواطن والوطن من أضرار جسيمة خلال سنوات الاحتلال.

فمثلما نؤكد أهمية الفعل القتالي ، وتهيئة لوازم إنجاحه كافة لإطفاء جميع مصادر الفتنة ، فإن ذراع الفعل الثقافي لا يقل من حيث الأهمية ... ولأننا جرّبنا الفعل القتالي كثيراً ، وجرّبنا ثقافة السلطة لعقود عديدة من الزمن ، فلنمنح الفرصة هذه المرة للجبهة الثقافية ، لسلطة الثقافة العراقية ، ولنحاول أن نهتم ولو قليلاً بعناصرها ، بمحركاتها ، وكيفية استثمارها في الدفاع مصدّاً واثقاً وسلاحاً لا غنى عنه في هذه المرحلة الصعبة ، وذلك عن طريق المبادرة الجريئة للمثقف وسطوة فعله الإبداعي ، بصعيديه المادي والروحي ، المؤثر في كافة الشرائح الاجتماعية المكونة لطبقات الشعب العراقي من أجل تعويضها ممّا سلبته منه سنوات الضغط والحروب والحصارات ، وأزمان العوز والحرمان والقلق والتمييز والترهيب ، سنوات جعلت أغلب المثقفين يتقاعد عن مهّامه الاجتماعية والوطنية ، يتخلى عن بصره وبصيرته ، ويتشبّث بعربة السلطة ، يتبعها أنّى سارت واتجهّت ، ينفّذ برامجها الخاصة من دون أن يكون له رأي مستقل وموقف واضح لما يحدث ويدور حوله ، وكأنه مغمّض الإرادة والضمير ... لذلك ومن خلال صدقية إيماننا الأكيد بوطننا العراق حضارة رائية أولى ، وإنساناً أصيلاً ، صلباً ، عنيداً وخلاقاً ، وثقتنا الكبيرة بالدور الريادي المبشر والمؤثر الذي يمكن أن تؤديه الثقافة عامة والمثقف العراقي خاصة في عراق الحاضر ، وفي ظل مناخات حاسمة وتحديات مقلقة وسيناريوهات صادمة تفرض على المثقف وبشتى تخصصاته الإبداعية دوراً غاية في الأهمية ، بأهميّة وحساسية تحديات الأمن والبناء ومفاجآت المرحلة ، يداً بيد مع كل التكوينات والمنظمات الوطنية والإنسانية الأخرى العاملة في القطر ، دوراً يتعفّف عن الذاتية والمصلحية ، ودوائر النظر الضيقة ، ويكرّس وجوده الفاعل لخدمة الثقافة العراقية التي تقود الشعب باتجاه كل الفرص التي توّفر له أسباب تماسكه وإلى كل ما يوحده لبناء الوطن في مرحلة تعتبر من أعقد المراحل التي تمرّ بها الأمة العراقية ، وذلك من خلال الطاقة الهائلة لأذرع الثقافة ونقاط ارتكازها (البيت ، المدرسة وبجميع مراحلها ، الجامعة ، والفنون القولية والبصرية ، مسرح ، موسيقى ، رواية ، وشعر ، صحافة ، إذاعة ، تلفزيون وسينما ، تشكيل ومعمار) لغرض تنمية الوعي الفني والفكري ، عن طريق دعم الفعل الإبداعي الثقافي العراقي ، ونشره من أجل خلق استعداد شعبي بضرورة المثقف والثقافة ، ومكانتها الحضارية والإنسانية ، وتدويل هذا الفعل من خلال جميع المنافذ الحيوية لكي يكون قريباً من ضفة المتلقي على المستوى المحلي والعربي ، وحتى الدولي ، بما يجعل المثقف والثقافة أداة تفعيل وتحريك وتوجيه لتشكيلات المجتمع باتجاه تحقيق مصالح الوطن الكبرى ... ولا ننسى أبداً الدور الحيوي الذي من الممكن أن تقوم به بيوت الله وأماكن العبادة كمحفزات رديفة للفعل الثقافي لإنجاز هذه المهمة ، بحيث أن المساهمة الجادة للمثقف مواطناً ومناضلاً من خلال فعله الثقافي بجميع تنويعات أذرعه في خلق الظروف المناسبة لبناء الإنسان العراقي ، وأعمار الوطن ، تكون جسراً للوطن صوب التحرّر من قيود الاحتلال وتحقيق لزومية الاستقلال والسيادة.

ولكي ينجز المثقف العراقي مهامّه الجسيمة هذه ، لابدّ من توفر بعض الموجبات الداعمة لمشروعه الوطني ، كأن يكون مُمَثلاً في برلمان الشعب ، مراقباً ومشاركاً في ابتكار وصياغة القرار السياسي ، وأن يكون له صوت واضح في تقرير مفردات الدستور الذي يُمثل أماني وطموحات جميع الأطياف المكونة للوّحة الفسيفسائية للمجتمع العراقي ... وفي جملة ما يجب أن يؤكده هذا الدستور في هذا المجال هي حرية المثقف وحرية الثقافة ، وضرورتهما الملحة في المرحلة الحالية وكل مرحلة ، والتحذير من تسييس الثقافة ، وجعلها خادمة ذليلة تُنفذ أطماع وخطط صغيرة ، تترجم مآرب السياسي والحدود الجغرافية لكرسي السلطة، وما يمكن أن تستجلبه هذه الحالة العاهة من كوارث ثقافية واجتماعية وسياسية ، تضرُّ بمصلحة الوطن في الصميم ، بل المطلوب والضروري هو تثقيف السياسة ، وإنقاذ الثقافة من أيّة محدّدات أيديولوجية يمكن أن تخضع لها وتلوي ذراع إرادتها في القول والفعل ... ولا يأس ، بل ليس عيباً أن نُطلّ على تجربة الدول التي خاضت حرباً ، أو تلك التي تعرّضت لمعاناة الاحتلال بغية الاستفادة من دروسها الايجابية والسلبية ، قدر المستطاع ، وبما يُعضّد رؤانا ويُغني تجربتنا الذاتية.

وبغية التمكن من أن نبني جبهة ثقافية عراقية رصينة وفاعلة تستطيع بقدرتها الذاتية الواثقة أن تقاوم كل العواصف العدوانية المحتملة أياً كان منبعها وحجم آثارها التدميرية ، جبهة ثقافية عراقية ، تكون فيها الثقافة سلطة قوية وناشطة ، مؤثرة ، متبوعة وغير تابعة ، والمثقف عضو متميّز في إبداعه والحاجة إليه كبيرة ... لابدّ من عملية ربط على فلاحة البعض ، يؤازر أحدهم تجربةَ الآخر يباركها وينشرها بكل الوسائل الممكنة ، لما فيه تطور وتقدّم الفعل الثقافي العراقي وعلى الصعد كافة.

ولا يفوتنا ونحنُ نتحدث عن أهمية الثقافة كسلطة مؤثرة وقائدة في طريق بناء وتطور المجتمعات ، ودور المثقف والحاجة الماسة لفعله الإبداعي في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ وطننا ، وضرورة فرز عناوين الأولويات ، وتأشير سلم الأفضلية ، أن نؤكد منح الأهمية الاستثنائية لثقافة الطفل والفئات العمرية الشابة ، باعتبار الطفل هو الصورة المشرقة والمستقبلية للوطن ، ولما أصاب ويصيب الطفل العراقي من أذىً وتدمير وتشويه وترهيب وإعاقة في الروح والجسد ، لكي تمارس مؤسسات الطفولة والشباب مهامّها المسؤولة في النهوض بهذا الواجب الوطني الجليل عن طريق إسناد وترويج المنجز الأدبي والفني الذي يقدم للطفل بجميع أشكاله ووسائله القولية والبصرية.

وعندما نتحدّث عن أهمية الفعل الثقافي العراقي ، نقصد بذلك فعل الرجل والمرأة على السواء ، دون تحديد وتفضيل للجانب الجنسوي ، والاحتكام في هُذا الشأن إلى حيوية النشاط ، حداثة المنجز وقيمته الإبداعية والنفعية ... لذلك لابدّ من إبراز من تبئير وإضاءة الفعل الثقافي للمرأة العراقية ، وإطلاق كامل حريتها في التعبير عمّا تُحسّه ، عما تعانيه وتعتقده ، ومنحها حقوقها الإنسانية كافة ، دون وصاية أو رقيب ، والعمل على تعويضها عمّا خسرته في سنوات الحيف والحرمان والتجاهل ، سنوات الحروب ، والسعي الجاد لوضع المرأة العراقية في دائرة الاهتمام الحقيقي بعيداً عن التصريحات الرنانة والخطب العريضة ، في المكانة التي تليق بها ، ومن جملة هذا الاهتمام هو إبداعها الثقافي والفكري ، دعماً وتركيزاً ونشراً ، والذي – لأهميته – لا يمكن بأيّ حال من الأحوال إهماله والتفريط به ... فبإبداعها وإبداع أخيها الرجل نستطيع أن نحارب هذا التصحّر الفاضح التي باتت تعاني حياتنا العراقية في الوقت الحاضر ، وفي غالبية مرائيها ، أثر الأفاعيل المدّمرة لنيران الحرب والحصار ، وأخيراً الاحتلال ... هنا تبرز الحاجة القصوى والأهمية الكبرى لتجليّات الثقافة والفنون ، البصرية منها والسمعية ، فهي وحدها تستطيع أن تمدّ المواطن بجرعات شافية ومنعشة من الجمال والأمل والتفاؤل ، تحدّ من همجية الفوضى الضارية وحدّة الانفلات الأمني ، والضغط النفسي الذي يسننه الاحتلال ... وتُنمّي وتاثر الرغبة في العمل والإقبال على الحياة ، وتحضّ على خطوات الحركة الخيرّة لأعمار ضرورات الوجود ، أعمار الوطن ... أدري أن فرقعة السلاح وانعدام الأمن ، وهيجان الفوضى أسباب كافية لأن تخنق بل وتعطل مبادرة المثقف ، تصادر فعله المقدس ، وتمنع صوته من أن يحلّق في سماوات الإبداع بكامل مداه ، ليمارس فعله الضرورة ، وبالتالي لا يمكن لهلال الثقافة أن يهل ... وبنفس الوقت أيضاً لا يمكن لفتافيت القبح والسذاجة من أن تدّعي شرف الثقافة والفن الرفيع ، وأن تجرؤ وتقدّم أيّة محاولة فنية أو خبرة جمالية ، أو حتى خطاب ذا فائدة ما ، ينشد الحلول الوسطى في المستوى والتأثير ... لكن ومهما اذلهّت الأحداث وضاقت الرؤى ، وشُلّت طاقة الفرص ، تبقى في الآخر أهمية الدور ، أياً كان حجم هذا الدور الذي تجسدهُ الثقافة العراقية بعامة والمثقف العراقي بخاصة في هذه المرحلة القلقة من تاريخنا المعاصر ، وذلك بإشاعة ألوان المحبة ، ونعم التعاون والتسامح والتوّحد والسلام، ونفي سياسة العنف والعداوة والثأر والفرقة والبغضاء ، ومغادرة أجواء التآمر ، وإشعال الفتن والحروب ، والانتماء تحديداً لشجرة الحوار وظلالها الوراقة التي تحقق السعادة والأمان ، واحترام الآخر ، أياً كان هذا الآخر قريباً أم بعيداً ... وإعلاء رايات العدل والجمال ، وتركيز قيم الخير في هذه الأرض – الجنة ... لذا يجب علينا ومن منطلق الضرورة هذه أن نوّفر لهذا الشغيل الضرورة (المثقف) كامل متطلباته على المستوى الشخصي وفي مجال الحرية الفكرية المتمثلة في التعبير والتصريح بما يراه ضرورياً ولازماً وبما يتطابق مع ما هو مجسّد في مبادئ وأهداف الحقوق والحريات الأساسية التي تنصّ عليها مواثيق القانون الدولي ، وما تتضمنه لوائح الدستور العراقي الدائم ... لأنه لا يمكن أن يكون الفعل الثقافي العراقي بكامل عافيته ، يمتلك القدرة على التأثير في الشرائح الاجتماعية المكونة لأطياف شعبنا العراقي ، ما لم يكن هذا الفعل طليقاً ، حراً ، ولا يمكن أن يكون حُراً إلا بتحرير المثقف نفسه ، وأن يكون هو بحدّ ذاته سلطة فاعلة ومؤثرة كي يستطيع أن يُنجز ما عليه من واجبات ، المواطن بأشدّ الحاجة إليها ، في وقت يجب أن تتشابك فيه جميع قلوب العراقيين قبل أذرعهم من أجل التسابق النبيل ، والتهام المسافات ، جهة بناء وإعمار الوطن وتأثيثه بنعمة التوّحد والسلام ، وتجهيزه بيتاً آمناً للجميع.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com